التأصيل الفلسفي للمفاهيم الأدبية، بين "التأثيليّ" و"التداوليّ"، من منظور د.طه عبد الرحمن

The philosophical foundation of literary concepts: between " etymology " and "pragmatic". at the thought of Taha Abdul Rahman

د. عبد القادر منداس*

تاريخ الإرسال: 2022/12/25	تاريخ القبول: 2024/02/14	تاريخ النشر: 2024/06/30

الملخص:

يرمي هذا البحث إلى مناقشة المفاهيم الأدبية وعلاقتها بالتأصيل الفلسفي، ومدى فاعلية عنصر التأثيل في وضع المفهوم ورسوخه، وكذا تداولية تلك المفاهيم ضمن مجالها الخاص، سواء في اللغة الأم أو منقولة عن لغة أخرى، فلكل عبارة أدبية أساس مفهومي، فلا ينبغي عزل واقع الاصطلاح الأدبي عن مجاله التداولي الذي فيه أُنشِئ وأُبدِع، وانعدام ذلك يجعل المتلقي متشبثا بالشكل السطحي دون عمقه،ذاهِلاً عن خلفيته الفلسفية المفهومية؛ مما ينتج عنه غياب المفهوم و القيمة المصطلحية معا، وهي قضايا دعا إليها "د.طه عبد الرحمن" منبثقة من علم تحليل الخطاب وكذا فلسفة اللغة، مثل: "القول الفلسفي" و"التأثيل االمفهومي" و"المجال التداولي" وما دار حولها.

الكلمات المفتاحية: مفهوم أدبي، تأصيل فلسفي، تأثيل. تداول، طه عبد الرحمن.

Abstract:

This study aims to discuss literary concepts and their relationship to philosophical grounding, the effectiveness of the etymological element in establishing and consolidating the concept, as well as the circulation of these concepts within their own field, whether in the mother tongue or translated

* جامعة البليدة 2 –لونيسي علي، a.mendas @univ-blida2.dz

from another language., so the reality of the literary term should not be isolated from its discursive field in which it was created and innovated. The absence of this makes the recipient cling to the superficial form without its depth, oblivious to its conceptual philosophical background, resulting in the absence of both the concept and the terminological value. These are issues that originate from Dr. Taha Abdel Rahman, stemming from the science of discourse analysis as well as the philosophy of language, such as:"The philosophical statement", "Conceptual etymology"...

Key words*: philosophical, foundation, literary concept, etymology, pragmatic, Taha Abdul Rahman.*

المؤلف المرسل: عبد القادر منداس، a.mendas @univ-blida2.dz

*** *** ***

مقدمة:

إنه لا يخفى على المشتغلين بالأدب ومفاهيمه الجوهرية، ارتباطه الحثيث بأسُسٍ فلسفية تُعزَى إليها تلك المفاهيم، وترتكز على أرضيتها التنظيرية، وهذا ما يضمن للعُمق الأدبي إمكانية المِراس الفلسفي والتوظيف المصطلحي الموصول وصلا تامّا بالجهاز اللغوي الذي ينبثق منه، وينبغي التأكيد كذلك من وجه أخرعلى تعلّق تلك الأُسُسالمفهوميّة بكل مصطلح دالّ عليها مهما كان موقعه العلمي، فإذا حدث "اجتثاثٌ" لهذا المصطلح عن واقعه ومجاله التداولي الخاص به، وتمَّ إلقاؤه إلى متلقٍّ حاجتُه إلى المصطلح لا تقلُّ عن حاجته العلمية إلى ما وراء المصطلح و إلى ما تأسَّس عليه؛ فإن هذا سيُحِيل إلى غياب المفهوم وبالتالي غياب القيمة المصطلحية.

وهذه الانشغالات مِمّا عُني بتأسيسه والكتابة عنه الفيلسوف المغربي **طه عبد الرحمن**[1]، إذ اتصلت كتاباته بتخصُّصات إنسانية مختلفة ومتقاطعة في آن واحدٍ كالفلسفة واللغة والنقد وعلم الكلام وغيرها، وكان من أبرز ما كتب: "فقه الفلسفة" في جزءين، و"في أصول الحوار وتجديد علم الكلام"، و"تجديد المنهج في تقويم التراث"، و"اللسان والميزان أو التكوثر العقلي"، وغيرها.

وهذا ما جعل من مشروعه الفلسفي مشروعا جديرا بالاهتمام والمتابعة، والنظر إلى الزاوية التي تفيد الباحث في الأدب واللغة في التعامل مع مختلَف مفاهيم التخصُّص واستيعابها، سواء التي وُضعَت وضعا عربيا في الأصل، أو التي نقِلت عن لغات أخرى.

وقد دعى **د.طه عبد الرحمن** في أكثر من موضع من أعماله، إلى الاستفادة من الاتجاه التداولي في البحث والتنظير والممارسة، ويرجع السبب في تقديره، إلى مناسبة التداوليات للبحث في ميادين المعرفة التي تنقلها اللغة الطبيعية، وعلى رأسها الميدانان الأدبي والفلسفي، فالتداولياتفيالميدانالأدبي تشمل نظرية تحليل الخطاب، أما من الجهة الفلسفية فظاهرُالتأثّر بينها وبين التّداوليات التي نشأت أساساعلى يد فلاسفة، "فـ"أوستين" صاحبُ نظرية أفعال اللغة المباشرة (أي دلالة المنطوق) فيلسوفٌ من فلاسفة اللغة العادية الإنجليز، و"غرايس" صاحب "نظرية أفعال اللغة غير المباشرة" (دلالة المفهوم) فيلسوفٌ هو أيضا، وأخيرا "سورل" منسّق هذه النظرية في نظام متكامل، فيلسوف هو الآخر. "[2]

وفي النقاط الآتية سوف نعرض لتفاصيل التأثيل المفهوميّ على النّحو الذي عرضه طه عبد الرحمن، لِنبيّنه في ثنايا البحث، بغرض بيان أهم التنظيرات الممكنة التي تصب في صلب إشكالية التأسيس الفلسفي للمفهوم الأدبي عمقاً وسطحا، وما تعلّق به من إشكالات من الناحية المفهومية المضمونية وكذا اللفظية البنيوية، سواء في حالة وضع المصطلح وتأسيسه، أو في حالة نقله عن لغة أخرى؛ وهو ما سُطّر في سلسلة"**فقه الفلسفة**" بجزئَيه: - الفلسفة والترجمة؛ و-القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل. وغيرها من كتاباته التي تتخذ فلسفة اللغة وتحليل الخطاب إطارا معرفيا ومرجعية فكرية.

اعتمد طه عبد الرحمن في بسطو مناقشة قضايا المفهوم الفلسفي على مصادر فلسفية غربية، لا تقل أهمية عن المصادر الفلسفية العربية كالذي كتبه الفارابي وابن سينا وابن رشد وغيرهم، وقد ألحقها في قائمة البيبليوغرافيا، مثل:

1- فيلسوف اللغة: "دونالد دافيدسن D.Davidson "في مقالته : مدلول الاستعارة " whatmetaphorsmean.: ضمن مجلة S.SACKS: on Metaphor; The University of : Chicago; 1978; p 29-45.

2- فيلسوف اللغة: " ميخائيل ريدي": في مقاله المعنون: "استعارة المجرى The conduit ". of metaphor، ضمن مجلة ;A.ORATONY : Metaphor and Thought: CombridgeUniversityPress; 1979; p 284-310.

3-الفيلسوف نيتشه: في كتاب الفلسفة ; le livre de philosophe ; F.NIETZSCHE: traduction par A.K.MARIETTI. Aubier-Flammarion ; paris ; 1969.

4-دراسة كوفمان حول فلسفة نيشته البلاغية:

KOFMAN. Nietzsche et le metaphore ; edit .Galilee ; paris ; 1983.

5-فيلسوف الحجاج، خايم بيرلمان، وزميلته تيتيكا، في كتاب " مطوّل الحجاج : "

CH.perelman et L.Olbrechts-TYTECA. Traite de l'argumentations ; editions l'nstitut de Sociologie ; 1970.

6-جيل دولوز، في كتابه "ما هي الفلسفة؟ G.Deleuze Et Guattary : qu'est-ce que la philosophie ?;edite de minuit ; paris ; 1991 ".

2- المصطلحُ "دالاّ على مفهومه" هو عبارةٌ بيانية تداولية:

صار انتقال المفاهيم المختلفة بين الثقافات أمرا تفاعليا تفرضه الحضارة، ومن سمات هذا التفاعل الحضاري أن المفكرين والنقاد يتوسّلون بمصطلحات لا حصر لها لنقل أفكارهم، وللدلالة بها عمّا انتهوا إليه من بحث وتنظير،وهي اصطلاحات منها المحلي ومنها العالمي، ومع ذلك فإن مدار أي اصطلاح إنما يكون على المفهوم الذي أُسّس من أجله، فكلما دلت العبارة الاصطلاحية المنتقاة على مفهومها المقصود منها، فإنها بالضرورة سوف يُكتب لها الاستغلال الحسن والتوظيف المطلوب من طرف المتداولين لها، بحكم ما تحقّق لها من مزايا شكلا ومضمونا.

ولا يخفى أن المصطلح سواء كان أدبيا أو لسانيا أو منطقيا أو أو فلسفياّ أو شرعيا أو غيره من مجالات المعرفة المتباينة، إنما هو - بتعبير الأوائل-عبارةٌ دالة، وقد حاول **طه عبد الرحمن** أن يُرجع معنى العبارة الدالة إلى مصدر "العُبُور" المتعلّق أساسا بقصد المستعمل، وهو ما جعل لهذا العبور أربعة أوجه تتصل بتداولية العبارة خصوصا، وهي على التوالي:

أ - **عبور المتكلِّم من المعنى إلى اللفظ**، فكل دخول في الكلام يوجب الانتقال من معان محصَّلة في الذهن إلى الألفاظ المؤدية لها.

ب - **عبور المستمع من اللفظ إلى المعنى**، فكل فهم للكلام يوجب الانتقال من الألفاظ المُلقَى بها إلى المعاني المتضمنة فيها، فهي علاقة ظاهر بباطن.

ج - **عبور المتلقي من المعنى إلى المعنى**، فالكلام غير المباشر يقتضي الانتقال من معناه الظاهر إلى معنى باطن يتطلب إدراكه مزيدَ تأملٍ.

د - **عبور المتلقي من المعنى إلى القيمة**، فكل قول طبيعي تنضاف إلى معناه قيمة عملية يحتاج المتلقي إلى الوقوف عليها. [3]

ولعل نظرة فاحصة إلى هذه الأوجه المفصَّلة للعبور المفهومي، تقودنا إلى ذكر نقطة أخرى ذات علاقة وثيقة باكتمال هذا العبور، و هي تداولية العبارة الدّالة، وهو ما يطلق عليه طه عبدالرحمن مفهوم : **المجال التداولي الخاص**[4].ولهذا المجال التداولي في العربية أصولا يستمد منها رسوخه وحيويّته،وهي تقسّم إلى أصول ثلاث: الأصل اللغوي أو اللساني، والأصل العقدي أو الفكري والإيديولوجي، والأصل المعرفي أو الثقافي العُرفي؛وهو ما يفسّر شعور العربي الأول بالامتياز العقلي، فهو متفرّع من الامتياز اللغوي والامتياز العقدي، فمن تكون له أفضل شريعة وأفضل لغة، لزم أن تكون له أفضل معرفة. [5]

وهذا المعنى نبّه عليه السيوطي في كتابه "صوْنُ المنطق والكلام عن فنّي المنطق والكلام"، حين رأى أنّ العرب يفضُلون غيرهم بما أوتوا من بيان اللسان، وتجلّت الممارسة التراثية في الحجة القاطعة الممثّلة في القرآن المُعجِز بأساليب بيانيّة تفوق قدرة الخلق،

وهو بيانٌ توّسل بهفي تبليغ تشريع إلهي جديد، وإقامة الدليل على صحة هذا التشريع وعلى ربوبية المشرّع وعلى نبوّة المبلّغ. [6]

ويعمل اجتماعُ مجمل تلك الأصول على تحديد طبيعة المجال التداولي الذي تدور حوله مسألة التأسيس المفهومي، وكذا التعامل مع مختلف المصطلحات الواردة في تخصُّصات اللسان العربي على أساس هذه الأصول المتداخلة، والتي تحكّمت عموما في وضع المصطلحات وامتزجت في عمق تكوينها وتلقيها على السواء، وعلى الأخص من ذلك تلك المصطلحات الأدبية التي يتداولها الاستعمال العربي والتي تتسم بوصفها أحوج للخلفية الفلسفية في وضعها المفهومي.

3–ماهية التأثيل المفهومي الفلسفي وقِوامُه:

3-1- ماهية التأثيل المفهومي:

إن تلك المميزات التداولية التي يحصل بها الوصل المعرفي لدى المتلقي، هي جملة المحددات والمقوّمات التي تنزل منزلة الأصول التي ينبني عليها المجال التداولي لكل مهتمّ باللغة وفنونها، والمفاهيمُالمتعلّقة بهذه المحدّدات هي بمثابة العناصر الأولى التي يتفرعُ عليها الخطاب اللغوي أو المعرفي كمِثل ألفاظٍ أصول تتفرع عليها اللغة، والتأصيل عند طه عبد الرحمن هو مفهومُ الوصلِ بالأصل، أو هو:"**التأثيل**"، كما سيأتي.

وقد وردت مادة " أثل " في كلام العرب و هي تدل على "أصل الشيء وتجمُّعه، وأثَلَة كل شيء أصله، والمتأثِّل الذي يجمع مالا إلى مال، وتأثَّل فلانٌ اتخذ أصل مالٍ ." [7].

أما **تأثيل المفهوم الاصطلاحي**، ولعله المقابل العلمي لمصطلح: الإيتيمولوجي etymology، فيفيد جانبين:

أحدهما **جانب الزيادة**، فإشارة المفهوم زائدة عن مقتضاه العباري المباشر.

والآخر **جانب الإنماء** وهو ما يزوِّد المفهومَ بأسباب تقوي مضمونه العباري.

فتوفَّر لهذا المضمون التمكين الاستشكالي والاستدلالي، أي: كشف الإشكالات الصحيحة وتحقيق الاستدلال الصحيح. فتأصيل المفهوم، على ما يستفاد من المعنى

اللغوي للفظ (التأثيل)، يؤدي إلى نماء إمكاناته الاستشكالية والاستدلالية توسُّعا وتولُّدا، والتأثيل الذي ليس معه نماءٌ في المؤثَّل لا يعدُّ تأصيلا وإنما تجميدا. [8]

ثم إن لهذا التأثيل تفريعات ملفتة للنظر بخصوص تأثيل المفهوم ظاهرا وباطنا، فهو يقسَّم إلى قسمين بارزين لا مناصّ منهما في هذه العملية التأسيسية، وهما التأثيل المضموني والتأثيل البنيوي؛ ولكل من هذين القسمين ركنان لصيقان يتوجّب توفّرهما وعدم إهمال أي منها، فالقسم الأول **التأثيل المضموني**، وهو التوسُّل بالإشارات الإضمارية في تأصيل الجانب الاستشكالي من هذا المفهوم. وركناه: **التأثيل اللغوي** الذي يتوسّل بالمعاني اللغوية لتحقيق هذا التأصيل. **والتأثيل الاستعمالي** تتوفّر فيه سابق الاستعمالات السياقية والمقامية.

والقسم الثاني **التأثيل البنيوي**، وهو التوسُّل بالإشارات الإضمارية في تأصيل الجانب الاستدلالي من المفهوم الفلسفي، وتحته هو الآخر أنواع مختلفة، على رأسها نوعان: **التأثيل الاشتقاقي**المتعلق بلوازم الصيغة الصرفية لتحقيق هذا التأصيل. **والتأثيل الحقلي** الذي يلجأ فيه إلى التلازمات الممكنة بين المفهوم الفلسفي وغيره من المفاهيم التي تدخل في نطاقه. وسنأتي إلى هذه التصنيفات في موضعها.

و هذه الأنواع التأثيلية للمصطلح لا تمنع من اختلاف الوضع المصطلحي وتنوُّعه، إذ لا شك في أن المصطلحات و التسميات تتأثر بالبيئات المختلفة عند النقل أو الوضع، كما تتنوع المصطلحات والمفاهيم العلمية باختلاف الاجتهادات، وربما وجدت الشروح الكثيرة في توضيح مدلولات المصطلحات وتثبيت دلالاتها.

2-3- القِوام التأثيلي للمفهوم االفلسفي:

يؤكد طه عبد الرحمن بأن المفهوم الفلسفي ليس مفهوماً تصوُّرياً كالمفهوم العلمي ولا مدرَكاً ذوقيّا كالمدرَك الأدبي، وإنما مفهوما منفهماً؛ ولا انفهام من غير اقترانٍ بالصورة اللفظية في لسان مخصوصٍ،[9] فيتميّز من هذه الجهة عن المدرَك الوُجداني الذي قد يستغني بالحال عن المقال، ثم إنه لا انفهام من غير انتساب إلى المجال التداوليّ لمستعمل مخصوص، فيتميّز من هذه الجهة الثانية عن المفهوم العلمي الذي لا اعتبار فيه مبدئيّا

لمثل هذا المجال؛ و"المفهوم المنفهِم" هو الذي اختصّ باسم "المعنى": إذ المعنى هو كل مفهوم لا انفكاك له عن اللفظ ولا عن اللافظ . وخاصية اقتران المفهوم الفلسفي باللفظ هي "**خاصية الانفهام**"، التي تميزه عن الاصطلاح الأدبي والعلمي.

إن تداخل المفهوم الفلسفي بالمُدرَك الأدبي يكمن في جانب الإشارة منهما، فالأدبي يستمدّ إشاريته من طبيعته التي تنافي الاصطلاح العلمي العباري، فكذلك المفهوم الفلسفي يستمدّ إشاريته من عناصر فيه خارجة عن مدلوله الاصطلاحي. ولذلك فالأديب يخلّص مُدرَكه الأدبي بالدلالة الإشارية، ويصل إلى ذروته الإشارية حين يلتقي بالدلالة الذوقية، فيكون مدلوله الذي حققه مدلولا مشهودا حالا لا نطقا. [10]

إن الأعمال الأدبية والفنية على شساعتها وتنوعها وما تتسم به من اتساع الرؤية وجنوح الخيال، هي الموجّه لآي مفهوم مهما كانت طبيعته الفلسفية، وهذا المفهوم لا يخلو من نزوع عقلي ما، غير أنه مرتهن بالموضوع الفني والأدبي الذي ينقده ويتخذه مجالا خصبا للتأمل، بحيث يتعاطى المتفلسف مع الانفعالات الوجدانية التي يعايشها المتأدب تعاطيا مختلفا، إنه طريق الانفهام التداولي، الذي يأخذ نصيبا من الإشارية التي استغرقها صاحب الأدب وكل متلق له.

وهنا أشار الفيلسوف "جيل دولوز" إلى أن الفيلسوف يحتاج في صنع لغته المفهومية إلى ذوق خاص احتياج الأديب له، وهذا لا يعني أن المفهوم ذوقٌ، بل أنه يرد في وضع لغوي أشبه بالوضع الأدبي، فيصدق عليه ما يصدق على هذا من الحاجة إلى جمال العبارة. [11]

إن علاقة المفاهيم الأدبية بأساسها الفلسفي علاقة تلازمية مرجعية، ولا يمكن الحديث عن مفهوم أدبي ذو خلفية فلسفية إلا كحديثنا عن الشيء وأرضيته التي يقف عليها، ومنهله الذي يتقوّى به معنى وتثبيتا، وهو بالذات ما أثمر اصطلاحات معمّقة ومتتابعة في الأدب ونظريته بسبب العمق الفلسفي الذي تتحلّى به، ولا يتأتي استيعات ذلك التنظير بعيدا عن إشارته الفلسفية، إلا أن الأدب في طبيعته الإيحائية النفسية يستفيد منه التأسيسُ الفلسفي الجزءَ الإشاري منه، ذاك الذي يقترن بدلالات خفية

تخييلية، ذات سلطة على النصوص الأدبية التي تخضع لها عند الوصف والتحليل والنقد.

إن النظريات المتعددة أدبيا ونقديا لَتقُوم على مرجعيات فلسفية، سمحت بظهورها ظهورا مؤثرا لدى كُتّاب ومفكرين على مر عقود من الزمن، وكان للمفهوم الأدبي وعلاقته الإشارية بالتأصيل الفلسفي علة قوية في بقاء تلك التنظيرات حية وفعالة على أيدي المعتنقين لها، بل إن فهمها وتفكيك معطياتها صار غير ممكن دون التمكن من الفلسفات التي انبنت عليها واستمدت منها كفاءتها العلمية.

وهاهنا نستذكر استنكار بعد النقاد الالتباس الفظيع الذي وقع لبعض الأدباء وهم يسقطون مفهوما أدبيا كمفهوم "التناص" على مفهوم كلاسيكي في الأدبيات العربية وهو مفهوم التضمين البلاغي، إن هذا المفهوم لا يقوم على مفهوم فلسفي ما، بل هو صورة من الصور البلاغية التي يوظفها كاتب النص بتضمين نصوص محايثة لنصه يتبادل معها الدلالات ويستعير منه ماشاء من المعاني، أما التناص في الأدبيات الحديثة فهو ذو خلفية فلسفية لا تنفك عنه، توحي بتداخل نصوص أدبية متقاطعة لتصبّ في نص واحد دون أن يقصد الكاتب إلى ذلك، وكأنه فعل نفسي غير واع يتسرب إلى قلم الأديب كالفيض الذي يتغلب عليه. وهذا المعنى مبسوط في مواضعه من كتب الأدب والنقد، وإنما تمّ التمثيل به عن إشكالية سوء استيعاب المفاهيم الكامنة خلف اصطلاحاتها مما أنتج التخبط العلمي.

4 – أركان التأثيل المفهومي بقسميه (المضموني والبنيوي):

انطلاقا مما سبق تسطيره وذكره من معالم التأثيل بإيجاز، ماهية وقواما، يحسُن هاهنا إيضاح هذه العناصر التي عرضها د.طه عبدالرحمن، لتتبدّى لنا بعد ذلك القيمة العلمية والنقدية التي تستفيدها المفاهيم الأدبية حين نُعمِلها فيها إعمالا ملتزما بتلك التفريعات التأسيسية، وهي في حقيقتها تجعل المتلقي والمستعمل لها متمرّسا بما خُوّل إليه التحقّق به ضمن مجاله التداولي الأدبي.

1-4 - القسم الأول-التأثيل المضموني، وركناهُ (اللغوي والاستعمالي):

- في **التأثيل المضمونيّ** يُلفِي واضعُ المصطلحِ والمشتغل به نفسَه أمامَ وضعٍ للمفهوم الاصطلاحي، ليستنبط مصطلحا له إجرائية مستقلّة، إلا أنه بحاجة لمنهجية ثابتة لخلق الاشكالات المناسبة، فيقوم باستدعاء جملة من العناصر الدلالية التي يمكن أن تثبّت هذه الإجرائية وتُظهر فائدتها، وأولُ هذه العناصر اللفظُ الذي يضعُه بإزاء هذا المفهوم، وهو لفظٌ يستعيرهُ من لسانه الطبيعي.[12]

إلا أن هذا اللفظ لا بدّ أن يكون له **سابق دلالة وسابق استعمال**، وهما مما لا ينفكُّ عن اللفظ كما لا ينفكّ الشيء عن نفسه، بل يجد فيهما المُصطَلَحيُّ ما يمكّنه من فتح الباب لمزيدِ الاستشكَالِ الفلسفيّ، فيأخذُ من الدلالة السابقة للمصطلح الموضوعِ، كلَّ السمات المعنوية القريبة والبعيدة التي تعِينُه على أن يبنيَ عليها العناصر الاصطلاحية في مفهومه، ويأخذ أيضا من هذا الاستعمال كل السمات السياقية والمقاميّة الخاصة والعامة، المُعينة على توسيع دائرة مفهومه، مع ارتباط مفهوم السياق بمعنى القرينة القولية، وارتباط مفهوم المقام بمعنى القرينة الحالية .[13]

وما دام الاعتداد بالمدلول اللغوي لا مناص منه، فإنه في هذه الحال سندٌمتين للتأثيل، وتبقى الأولويةفيه لمدلوله في اللسان الذي وُضع فيه بدءًاثم في اللسان الذي نُقِل إليه ثانيا، ليظهر لواضعه أوجهٌ بيّنةٌ للمقارنه بينهما، ليخلص بعدهاإلى سبلٍ تكاملية، ولينقُل بذلك الاستشكال الأصلي للمفهوم إلى وضعٍ لغوي قد يكون أكثر شمولا وأقرب فائدةً؛ وهذا هو **التأثيلُ اللغوي**: الذي يَعتدُّ بالمعنى اللغوي.

- ويقودنا سياق الكلام عن التأثيل اللغوي، إلى الركن الثاني وهو **التأثيل الاستعمالي**، [14] فجدير بالمصطلح المُؤثَّل الذي يتضمّن مفهومُهُ المعنى اللغوي وقرائنه كذلك، وهما مما يُسترشد بهما في توسيع أفق الاستشكال و ترسيخه، فالمفهوم الاصطلاحي ليس تصورا مجردا بل هو في الحقيقة معنى صريحٌ، متصف بما أطلق عليه طه عبدالرحمن :خاصية الانفهام التداولي–كما سبق التلميح إليه- وهي خاصية تقوم على اعتبار: فهم المدلول من لفظه المستعمَلِ له، على مقتضى الانتساب إلى مجال تداولي مخصوص، مرتبط ارتباطا تاما بسياقه ومقامه .

وعليه فإن عمق العبارة العلمية ليس عمقا دلاليا فحسب يتوقف على ظاهر تلك العبارة، بل عمق تداولي مردّهلما يقع خارجها من مقامات الكلام، ومن خلال هذا ينطلق مسار الترجمة، حيث يتجاوز مقتضى المضمون الدلالي، مسار يعتد أساسا بالبعد التداولي فيُقابل التداول بالتداول كما تُقابل الدلالة بالدلالة.وهذا الذي بإمكاننا أن نطلق عليه وَسْم: **التأثيل الاستعمالي**.

2-4 - القسم الثاني: التأثيل البنيوي – وشِقَّاه: الاشتقاقي، والاحتقالي:

- إذا نظرنا إلى هذا النوع من التأثيل فإنه **تأثيلٌبِنيويٌّ** يقتضي الاستعانةَ بكل ما يحتمله اللفظ الدال على مفهومه من الناحية البنيوية من أجل تأصيل الإمكانات الاستدلالية للمفاهيم، بشكل نتوصّل به إلى كل المعاني الممكنة مما نتلقفه من ظاهر تلك المفاهيم، إنه تأثيلٌ" يحصل منه النّماء الاستدلالي للمفهوم ... يختصُّ بتوسيع الأفق الاستدلالي للمفهوم، بناءً على إدماجه في علاقات تمتدُّ جذورها في التداول الذي يختص بالفيلسوف."[15]

ولينتقل الباحث بين المفاهيم المختلفة للمصطلحات سواء التي يضعها أو التي ينقلها إلى لسانه، فهو يجتهد قدر المستطاع ليتدرّج في تلك المفاهيم المستوحاة والمستخلصة من عبارة المفهوم، ومن طرق ذلك الاستخلاص ما يتّسم بما أسماه طه عبدالرحمن ضمن هذا النوع من التأثيل**تشقيق الكلام**.[16] وهو تشقيقٌ ضروري هاهنا، مثلُه مثل عمل المعجمي الذي يأتي بالمادة اللغوية المحورية، ويجتهد في التقاط كل ما يحيط بها من دلالات واستعمالات دون استثناء أو حشو أو تضارب بين تلك المعاني المعجمية ومادتِها الأساسية، فيضمن تلازمها وتكاملها، فيصير هذا التشقيق آلية تفرضهاالحاجة إلى التأثيل المصطلحيّ، لتحصيل المفاهيم اللازمة،بوصفه الإجراء الأقرب لاستيفاء مقتضيات المجال التداوليّ.

فيتحقق بذلك: **التأثيلُ الاشتقاقي**، فإذا كانت الدلالة الاشتقاقية هي جملة الاحتمالات المتضمّنة التي تُستَمدُّ من صيغها الصرفية المتعدّدة، فإن التأثيل الاشتقاقي للمفهوم هو الاستناد في بيان مدلوله الاصطلاحي إلى دلالاته اللازمة عن صيغته الصرفية،

بما يجعله مستوفيا لشرط التداول اللغوي للمشتغلين به، ويُنمِي قوته الاستدلالية على مقتضى التشقيق الذي سبقت الإشارة إليه.

وهنا تظهر الميزة الصرفية الاشتقاقية التي يعلمها كل دارس للعربية، وهي محورية الوزن في اشتقاقِ شتى الصيغ التصريفية، منطلقة من جذر لغوي ثابت، أو ما يسمى بالمادة اللغوية، وكلما صدرت عن هذا الجذر اشتقاقات متباينة كلما صرنا أمام معان ودلالات بيانية ثرية، وهو شكل من التغيرات الطارئة على اللفظ في عمق جذره في اللسان العربي تُكسبه صيغا من الأوزان المستقلة عن بعضها بواسطة استغلالٍ لإمكانات حروف اللفظ وحركاته.

وهو شكل من التصريف لا نجده في لغات أخرى تعتمد نظام الإلصاق بإعمال طريقة السوابق واللواحق، وهذا ما يحيلنا إلى أهم آلية من آليات الصنع المصطلحي في العربية وهي آلية الاشتقاق التي من أصنافها النحتُ، والاشتقاق آلية ترتبط بمعانيها ارتباطا عضويا، كمبحث "معاني أوزان الفعل المزيد" بحرف أو حرفين أو ثلاث، التي نصادفها في دراسات الصرف الدلالية.

ومن أجل هذا صارت المفهومية في العربية أيسر و أظهر فاستقلال الوزن هو استقلالٌ لقالب مفهومي أفرغت فيه، فصيغ منها بالضرورة مفهوم مستقلٌ، أما الزيادة فلا تصوغ مفهوما بقدر ما تعين على صوغه، فيضم بهذا اللسان العربي بأوزانه مفاهيم للمفاهيم بخلاف بقية الألسن الفلسفية التي تضم المفاهيم فقط. ومما يُشار إليه هاهنا أنّنا أمام قسمين للدلالة الاشتقاقية في اللسان العربي خصوصا، هما:

- **دلالة الصيغة على نفسها**، فالأصل في كل صيغة أنها وُضعت لمعنى أو معانٍ معينة، كدلالة قولك (أستطيع هذا الأمر) على معنى (أن هذا الأمر إذا استدعيْتُ طاعتَه أجابنِي).[17]

- **دلالة الصيغة على لوازمها**، إذ تلزَم عن كل صيغةٍ معانٍ مخصوصة، كلزوم مصطلح: ناطق (فاعل) لِمصطلحِ: منطوق (مفعول).

وهذا تقسيم يذكرنا بتقسيمِ المناطقة لـ "دلالة اللفظ على معناه"وهي إما دلالة مطابقة أودلالة تضمن أودلالة التزام، وهو مما استثمره علماء البلاغة في تحليلهم لدلالة الألفاظ على تنوعها، بل نلفي مباحثه موسّعة لدى علماء الكلام في تحديد معاني اصطلاحات جدلية في النصوص الدينية، مثل ما نجده عند ابن تيمية في معالجته للصفات الإلهية الغيبية وكيفية ربط معاني تلك الصفات بالذات التي وُصفت بها.

فدلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له بتمامه، أو موافقة المعنى للفظ، كدلالة البيت على جميع أجزائه التي بدونها لم يُسمّ بيتا، **ودلالة التضمن** هي دَلالَةُ اللَّفْظِ على جُزْءِ مُسمّاه الذي هو ضِمْنِ كُلِّهِ، بسبب تَضَمُّنِ المَعنى لِبعض المَدلولِ، ومنه دلالة البيت مثلا على بعض أجزائه كالسقف أو الجدران، ثم **دلالة الالتزام**وهي دَلالَةُ اللَّفْظِ على ما يَلْزَمُ عنه، بِحَيثُ يَلْزَمُ مِن فَهْمِ المَعنى المُطابِقِ فَهْمَ معان لازمة له بشكل خارج عن عنصر المطابقة، كدلالة البيت على وجود بَنّاء له أو على وجود أرضية بُني عليها.

وهذا يجعلنا نؤسّس للمقولة التي تفيد أن المدلولات الاشتقاقية هي مفاهيمُمن رتبة عُليا تسُدّ مسَدّ الأجناس لغيرها، أي هي **مفاهيمُ للمفَاهيمِ**، وبالتالي فهي" تَنزِلفي اللسان العربي منزلة المعاني العقلية الكلية التي لا تفارقُ عمليّات التفكير والتعبير عند كلّ حاملٍ لهذا اللسان، نظرا لكونها مستنبطة من القوالب التي تصبُّ فيها المواد اللغوية والمضامين المعرفية، ولولا اتباعه نطقا ومنطقا، لما أمكن دوران كلامه على شيء ولا جولان فكره في شيء." [18] وللتمثيل على ذلك ننتقي مصطلح **"الموجود"** في تراثنا الكلامي، فمن أوجهه المعنوية اللازمة في الاستعمال العربي:

1- أنه مشتقٌّ من مصدر: الوُجُود.

2- أنه يدلُّ على موضوعٍ موصوفٍ بالوجود.

3- أن صيغته موضوعةٌ للدلالة على المفعوليّة.

4- أن هذه المفعولية تستلزمُ فاعلا: الواجِدُ، وفعلاً: وَجَد .

وكل هذه الجوانب البيانية هي مما يتوجَّب استحضاره والبناء عليه، لتوسيع دلالات المصطلح وإمكاناته في الاستدلال والاستشكال، وانتهاجِ تأثيلٍ اشتقاقيٍّ

للمصطلحات المتداولة، وهنا يستوقفنا نص لأحد الفلاسفة العرب وهو الفارابي وهو يتحدث عن الاشتقاق بوصفه آلية غير متاحة في التحليل المنطقي للاصطلاحات الواردة إلينا، دون السعي نحو إعمال الصيغ الصرفية في العربية انطلاقا مما تحمله قوالبها من معاني دلالية، بل عدّ الفارابي تلك التأثيلات والمعاني الاشتقاقية مجرد مدلولات مغلِّطة، وأنه ينبغي استعمال مصطلح "الموجود" بمعنى مصدره "الوجود"، قال :" فينبغي ألّا يخيّل معنى الاشتقاق ولا أنه كائن عن إنسان آخر، بل تستعملُ على أنها لفظةٌ شكلها شكل مشتقٌّ من غير أن تدلّ على ما يدل عليه المشتقُّ، بل إن معناه معنى مثالٍ أوّل غير دالٍّ على موضوعٍ أصلا، ولا على مفعول تعدّى إليه فعلُ فاعلٍ." [19]

ويبدو أن هذا مما غاب عن فيلسوف حاذق مثله ولم يهمله غيره كالخليل وسيبويه وأبو علي الفارسي وابن جني من فقهاء اللغة، حين حديثهم عن صيغة المصدر بأنواعه واسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة واسم الزمان والمكان وأنواع الآفعال، وكل ما هو من الصيغ التي تحمل معاني في ذاتها زائدة عن معنى جذور ألفاظها، كالدلالة على الثبات والتجدد والاستمرارية والفاعلية والمفعولية والاستغراق والحدث المطلق والحدث المقترن بزمن وكذا دواليك.

وكذلك تشقيق المفهوم عند تأثيله، هي عملية تناول بها طه عبد الرحمن مصطلحات شتى وأخضعها لقانون التأثيل، وعدّ منها مصطلحات من وضعه الخاص وأخرى من غير وضعه، ويبدو من تلك العبارات التي قام بتشقيق مفرداتها، عبارة "**المفهوم**" بحدّ ذاتها، إذ عند التدرّج في النظر إلى استشكالاتها الدلالية نستخلصالمراتب الآتية:

المفهوم، الفهم، الإفهام، الاستفهام؛ وهي مدلولات عبارية ترجع إلىما نستوحيه من معانيها اللغوية، دون الاكتراث لمدى مطابقة مقابلاتها في اللغات الأخرى:

ف**المفهوم** ليس مجرد المدرَك العقلي، وإنما هو: المُدْرَك الذي يحصِّله المخاطَب من اللفظ الذي تلقّاه.

و**الفهم** ليس مجرد الإدراك العقلي، ولا الإدراك التأويلي كما ترجّحه التأويليات الحديثة، بل هو: تحصيل المخاطَب لمُدْرَك هو مفهومٌ مخصوصٌ من اللفظ.

والإفهام ليس مجرد التبليغ، بل: أن يجعل المتكلِّم المخاطَب يحصِّل من اللفظ الملقى إليه مفهوما مخصوصا.

والاستفهام ليس مجرد السؤال أو طلب الفهم، بل هو سؤال عن مدرَك عقلي يحصّله المخاطَب من اللفظ الذي تلقّاه. ومنه السؤال النموذجي، كمن جعل موضوع الفلسفة هو **طلب المفاهيم**.[20]

وهذه الدلالات المبثوثة من الجذر" فَهِمَ" لا نجد مثلها في الأصل اللاتيني "concept" الذي يتحدد بطرق ضمنية مُخالفة في تلك اللغات، بل إنه لا يقترن بغيره من المشتقات كما في العربية.

فمدار التأثيل هاهنا هو أن يتحقّق تعلّقه بأصوله؛ وبصيغة أخرى إن تأثيل المفهوم العقلي الذي تنطوي عليه العبارة الدالة عليه، هو أن يتهيّأ الجانب الاصطلاحي منه بجانب ضمني يربطه بالجانب التداولي، إما لمن وضعه أو لمن يسعى للاستغلال دلالته علميا، وهنا يقع المقلّد لذاك المعنى -المُحصّل عند إرادتهتأثيل المدلول اللغوي-في إشكالالتوقّفوالاكتفاء بمعناه في اللسان المنقول عنه، دون أن يضع في حسبانه مدى مطابقته للسانه الأم، هذا إذا لم يجعله في مرتبة أدنى من اللغة الثانية.

لم يقتصر النظر إلى ضرورة التأثيل للمفاهيم الكامنة وراء مصطلحاتها المتداولة، على تأثيل مجمل لا أوجه له، بل تعدّاه إلى تشقيق هذه الآلية الفلسفية الخطابية إلى عناصر حتميّة ذات أوجه متكاملة لسانيا وأدبيا، لإتمام عملية التأثيل التي تنطلق من العمق الدلالي لتظهر بدون تكلّف على سطح اللفظ المطابق لمفهومه، أو الذي ينبغي أن يتصف بالانعكاس التامل لمحتوى العبارة المفهومية.

- الشِّقُّ الثاني للتأثيل البنيوي، هو ما أطلق عليه طه عبد الرحمن مصطلح **التأثيل الاحتقالي أو الحقلي**، أي اتخاذ حدٍّ محيط يفيد الإثمار، أو هو **اتخاذُ نطاقٍ منتجٍ**. والحقل نسق ذو عناصر وعلاقات مضبوطة، وسط بين البنية الدنيا والنسقِ الأعلى.[21]

وبالتالي فالتأثيل الاحتقالي للمفهوم هو تزويدهُ بحقلٍ مفهُومي يضرِبُ نطاقًا على مفاهيم مخصوصة، فوضع المفهُوم وتأسيسَه بحاجةٍ إلى تشقيق الكلام لبيان إجرائيته، وهو تشقيق يحصلُ بالانضباط بمعايير مرنة مستمدّة من داخل المعرفة الفلسفية، وهي معايير تتبدّى من خلال أصل مولّد للممارسة الفلسفية وهذا الأصل هو "السؤال-الاستشكالي النموذجي"، وكل الأسئلة العلمية الممكنة هي **وجوهٌ للاستفهام.**

وبالتالي فإن وجوه الاستفهام عن المفهوم المراد تأصيلُه هي كالقواعد الاستدلالية التشقيقية المُضمرة التي يُستند إليها في إحاطة المفهوم بنطاق من المفاهيم يكتمل بها وجوده المنطقي، وهي قواعد يصح أن يتأثّل بها المفهوم تأثيلا حقليا، فيحتقل ضمن مفاهيم تستدعيه وتستلزمهُ.[22]

والجدير بالتوضيح هاهنا أن الحقل المفهومي غير الحقل الدلالي، فالعلاقات القائمة بين المفاهيم داخل الحقل المفهومي هي علاقات استدلالية، أما العلاقات بين الألفاظ داخل الحقل الدلالي هي علاقات دلالية ناتجة عن الاستعمال في اللغة، والمفهوم لا يُدرَك بغير حقل مفهومي، بينما اللفظ قد يدرك بغير حقل دلالي، ونتعقل معناه بواسطة ألفاظ لا تساويه رتبة ولكن تندرج فيه.

ووجوه الاستفهام المشار إليها لا يخلو من الحديث عنها كتاب من كتب المنطق، إذ تمثل طرائق في البحث عن المطلوب من نواحيه المتنوعة التي يثبت وجوده من خلالها، كالماهية والسبب والطريقة وغيرها، وأطلق عليها اسم المطالب، كالسؤال بـ "**هل**" عن وجود الشيء، والسؤال ب "**كيف**" عن حال الشيء، والسؤال بـ "**ما** " عن حقيقته التي تميّزه، والسؤال بـ "**لِمَ**" عن سبب وقوعه وعلته. ويكفي العودة لمعاجم المصطلحات المنطقية للاستزادة من هذه المطالب وأنواعها.

وعلى الجملة فإن التأثيل الاحتقالي الذي يقضي بحفظ المُضمرات الاستفهامية للمفهوم في الاشتغال به، يمكِّن من تنمية نطاقه بما يوافقُ مقتضيات مجاله التداوليّ، إذ حقُّ كل مفهومٍ أن يحتقل، أي يتّخذ له حقلا، وإلا لما أمكن عقلُه.

ومن خلال كل هذه الأصناف التأثيلية يبرز فائدة عملية التأثيل، - دلاليا كان أو بنيويا – في تحصيل الملَكة المفهومية، أي التمكّن في المفاهيم، وبها قِوام الإبداع في مجال

المفاهيم العقلية، فالتأثيل المضموني أفاد في تحصيل ملَكة استشكالية أي التمكُّن في الدلالة بالألفاظ على المفاهيم، وفي التوسُّل باستعمالاتها ونقلها من معانيها الحسِّية إلى معانٍ العقلية، والتأثيل البنيوي يفيد في تحصيل ملكةٍ استدلالية، ذلك بالتمكُّن في استثمار اللوازم الاشتقاقية والتمكّن في توفير أوسع النطاقات المفهوميّة.

خلاصة القول:

في آخر هذه الورقات البحثية، تبدو بعض العناصر لتسجيلها هاهنا، وعلى رأسها:

-إن طه عبد الرحمن سعى إلى وضع تفريعات عميقة ناشئة عن فلسفته اللغوية المبثوثة في كتاباته العلمية، انطلاقا من حديثه عنعناصر حيوية، كمفهوم القول الفلسفي، وتأثيل المفهوم، وتداولية الاصطلاح، والمفهوم العباري والإشاري، والإضمار والاستدلال والاستشكال، وخاصية الانفهام المفهومي والانتساب التدوالي عند تأصيل المفاهيم.

-الربط بين التأثيل والتأصيل وجانبي النماء والزيادة: الدلالية والمفهومية والاستعمالية، ثم تقسيم "تأثيل المفهوم" إلى قسمين أكبرَيْن: التأثيل المضموني، أي التوسُّل بالإشارات الإضمارية في تأصيل الجانب الاستشكالي من هذا المفهوم. والتأثيل البنيوي، أي التوسُّل بالإشارات الإضمارية في تأصيل الجانب الاستدلالي من المفهوم الفلسفي.

- أما **التأثيل المضموني** فهو على أنواع مختلفة، أبرزها: التأثيل اللغوي الذي يتوسّل بالمعاني اللغوية لتحقيق هذا التأصيل. والتأثيل الاستعمالي الذي يتوسّل فيه بسابق الاستعمالات السياقية المربوطة بالقول والمقامية المربوطة بالحال.

- **والتأثيل البنيوي** تحته هو الآخر أنواع مختلفة، منها: التأثيل الاشتقاقي الذي يتوسّل فيه بلوازم الصيغة الصرفية لتحقيق هذا التأصيل. والتأثيل الحقلي الذي يلجأ في ذلك إلى التلازمات الممكنة بين المفهوم الفلسفي وغيره من المفاهيم التي تدخل في نطاقه.

- وردت في سياق البحث بعض الأمثلةالمفهومية الاصطلاحية، كمصطلح المفهوم والموجود وكيف وقع التأثيل عليهما، سواء التأثيل المضموني أو البنيوي أو كلاهما.

-الاستفادة من التراث اللغوي والفلسفي والنقدي واضحة في الدراسات المصطلحية والمفهومية لطه عبد الرحمن، وفي الوقت ذاته الاطلاع العميق على أحدث الطروحات الغربية في الفلسفات اللغوية والأدبية، وهو بالذات ما جعل من دعوته للتفلسف التأثيلي دعوة جادة وعميقة بعيدة عن السطحية والادعاء.

- إن تأثيلية المفهوم الفلسفي للمصطلح الأدبي وتداوليته الخاصة هي بالذات تلك القوة الدلالية التي تختزنها اللغة التي وضع فيها المصطلح أو نُقل إليها، وهذا المفهوم هو أساس التمعّن والتأسيس، وما اللفظ المصطلحي إلا تبعٌ له في الغالب، لذا ينبغي انبناؤهما جميعا على أسس تأصيلية ثابتة.

الهوامش:

[1] المفكر والفيلسوف د.طه عبد الرحمن، ولد في مدينة الجديدة في 1944م بالمغرب، استكمل دراسته بجامعة السوربون وحصل منها على دكتوراه في الفلسفة في 1972 برسالة في موضوع: (اللغة والفلسفة، رسالة في البنيات اللغوية لمبحث الوجود)،ثم دكتوراه الدولة في 1985 عن أطروحته رسالة في: (الاستدلال الحِجَاجي والطبيعي ونماذجه). درَّس المنطق وفلسفة اللغة في جامعة محمد الخامس بالرباط. له مؤلفات كثيرة في الفلسفة والمنطق وتحليل الخطاب. ينظر: رجاء بطاوي، "طه عبد الرحمن آخر حكماء المغرب"، أسبوعية "مغرب اليوم"، الدار البيضاء، العدد 219 (السلسلة الجديدة)، من 20 إلى 26 سبتمبر 2013.

[2] حوار مع د.طه عبد الرحمن، تكامل المعارف: اللسانيات والمنطق والفلسفة، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت. العدد19، 2002م، ص 70.

[3] ينظر: طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة : 2-القول الفلسفي -كتاب المفهوم و التأثيل، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء المغرب، 1999، ص85.

[4] عقد طه عبد الرحمن في كتابه: تجديد المنهج في تقويم التراث، بابا بعنوان: "النظرة التكاملية إلى التراث الإسلامي العربي والاشتغال بآليات التقريب التداولي"، وذيّله بفصول تهتم بالتداول وأصوله العربية الإسلامية، وعلاقته بالمنطق اليوناني وعلم الأخلاق اليوناني.

[5] ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 253. 254.

[6] ينظر جلال الدين السيوطي، صوْنُ المنطق والكلام عن فنّي المنطق والكلام، سلسلة إحياء التراث الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ، ص23.

[7] أبو الحسين ابن فارس، المقاييس في اللغة، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت. ص59.

[8] ينظر: فقه الفلسفة، القول الفلسفي ص 134 .و ص 128 . 129.

[9] المصدر نفسه، ص 185.

[10] ينظر: القول الفلسفي، ص124.

[11] ينظر: G.Deleuze Et Guattary : qu'est-ce que la philosophie ?; edite de minuit ; paris ; 1991.. P13.

[12] يميّز طه عبد الرحمن بين اللغة الطبيعية واللغة الصورية، فاللغة الصورية لغةٌ واصفةٌ تتمايز فيها المستويات، بينما اللغة الطبيعية لغةٌ موصوفة تتداخل فيها هذه المستويات، ولا سبيل إلى ممارستها إلا بفضل هذا التداخل، لذلك تُستخدم اللغة الصورية في وصف اللسان الطبيعي نفسه، فالنحو التوليدي مثلا لغةٌ صورية اصنِطُعت لوصف مستوى التركيب في اللسان الطبيعي، والتداوليات المفهومية لغةٌ صورية أُنشِئت لوصف مستوى التداول في اللسان الطبيعي. ينظر: تكامل المعارف، ص 77-78.

[13] ينظر: القول الفلسفي – كتاب المفهوم والتأثيل، ص 134.

[14] ينظر: المصدر نفسه، ص 138، وص37.

[15] القول الفلسفي، ص144.

[16] ينظر: المصدر نفسه ، ص 144. 145.

[17] أبو حيان التوحيدي، الهوامل والشوامل، تحقيق أحمد أمين والسيد أحمد صقر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1951، ص97.

[18] القول الفلسفي، ص 147.

[19] أبو نصر الفارابي، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1969م، ص 113-114.

[20] ينظر: القول الفلسفي، ص 64 ،65.

[21] ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1998، ص 173.

[22] القول الفلسفي، ص157، 158.